

لان الفعل هذا لا يدل نحل تحت فعل ذلك وكذا اذا لم يقا
سرت الاول في الوجود لان الواقع امن لم يتصوب
ذخوله تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب
لعموم افضاء الفعل آياه **قول** وخرجت مخافة الشر وهذا
المثال يوزن القوابل وهي ان المفعول له ليس يجب
لان يكون غرض الفعل للركوب كما زعمهم بل يكفي
كونه غرض له سواء كان غرضا او غير غرض والا لم يجاز
خرجت مخافة الشر لان المخافة لا يكون غرضا وان
المفعول له كما يجي ذكره يجي موقفة خلافا لابن السراج
قول للمفعول معه وهو المنصوب بعلى الولى والكابنة
معنى مع وتهدى به من المنصوبت العامة اهما يتقدم
عوازهيب الاخفش لان الييب قبلى عنده وعند
سوية منصوب على السماعين واقا من قبيل

غير المنصوب لانه فرقى بالواو فتعدت اليه كما بالهمزة و
عربها من حروف الجر الآتة الواو لان العمل لانتها في الاصل من
حروف العطف وانتهى لا تعمل والاختفش فاس انتصاب
ما بعد الواو على انتصاب مع نحو جيت معه وقرضعوا
قوله بان مع منصوب على الظرفية والغشبية تر قوله استوى
الماء والغشبية ليس بنظر الا ان له ان يقول انهم اذا قا
هو محمى الواو مقام مع وكان الواو ح فالان يتصور فيه
الاعراب اعربوا ما بعده اعراب مع كما انهم لما وضعوا ال
موضع غير اعربوا ما بعده اعراب والخامس من المنصوب
الحال تحقه الحال هي الهيئة التي عليها صاحب الحال عند
ولاسية الفعل له واقعا منه او عليه نحو جاز ويزيد ركبا
فالركوب هيته زيد عند وقوع المعنى منه وكان اضرب زيد
فاما ان القيام هيته زيد عند وقوع الضرب عليه ومن